وزارة البلديات تعتمد اشتراطات جديدة لمراكز البيانات التجارية لتعزيز البنية الرقمية

5 سبتمبر، 2026

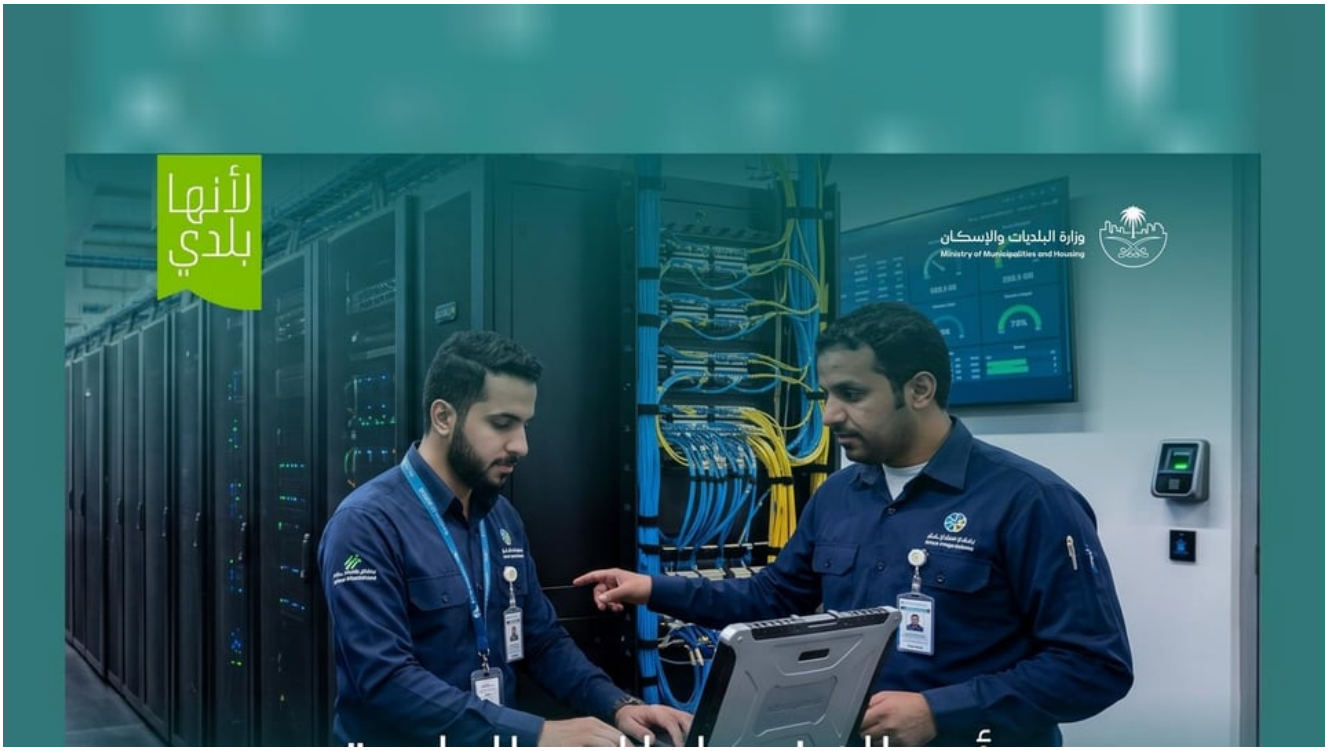

اعتمدت وزارة الشؤون البلدية والإسكان الاشتراطات البلدية لمراكز البيانات التجارية في المملكة، بهدف تعزيز جاهزية البنية التحتية الرقمية وتوفير بيئة تنظيمية أكثر وضوحًا لنمو هذا القطاع الحيوي. وتهدف الخطوة إلى تيسير رحلة المستثمرين في إنشاء وتطوير وتشغيل مراكز البيانات وفق متطلبات موحدة وواضحة.

وأوضحت الوزارة أن مراكز البيانات تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الرقمي، إذ تعتمد عليها القطاعات الحكومية والخاصة في إدارة ومعالجة وتخزين البيانات، ما يدعم استمرارية الخدمات الرقمية وكفاءة الأعمال، ويعزز قدرة المملكة على مواصلة النمو الرقمي.

تفاصيل الاشتراطات الجديدة

تشمل الاشتراطات مواقع مراكز البيانات التجارية المستقلة داخل

النطاق العمراني أو خارجه، مع ضرورة سهولة الوصول إليها من قبل فرق التشغيل والصيانة، وتوافر الخدمات الأساسية كالكهرباء والاتصالات والنقل. كما تلزم الاشتراطات بالالتزام بأنظمة البناء المعتمدة، ومتطلبات المواقف والارتدادات والارتفاعات والتشجير، إضافة إلى ما يصدر عن الجهات ذات العلاقة من متطلبات تنظيمية.

ووفقًا للوزارة، تسهم الاشتراطات في رفع وضوح المتطلبات أمام المستثمرين وتقليل التباين في إجراءات إنشاء وتشغيل مراكز البيانات، من خلال إطار تنظيمي يحدد المتطلبات المكانية والفنية والتشغيلية، ويدعم توحيد الإجراءات في مختلف مناطق المملكة.

متطلبات الترخيص والتشغيل

تشترط الضوابط الجديدة الحصول على موافقة الدفاع المدني قبل إصدار الترخيص، وتقديم سجل تجاري ساري المفعول يتضمن النشاط المطلوب، إضافة إلى موافقة الجهة المشرفة على النشاط. وتخضع إجراءات إصدار وتجديد وتعديل وإيقاف وإلغاء الترخيص لنظام إجراءات التراخيص البلدية ولائحته التنفيذية.

كما تلزم الاشتراطات مراكز البيانات بتطبيق متطلبات كود البناء السعودي، واعتماد أعمال التصميم والإشراف من مكاتب هندسية معتمدة، واتباع المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بالبناء والتصميم والحماية من الحريق وأنظمة التبريد والطاقة الكهربائية والنسخ الاحتياطي، بما يضمن جودة وموثوقية واستمرارية التشغيل.

معايير إضافية ودعوة للمستثمرين

تتضمن الاشتراطات أيضًا متطلبات للواجهات والمظهر العام، والإضاءة، والأرضيات، والأسقف، والوصول الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، والصيانة الدورية، وإدارة النفايات، وأنظمة المراقبة الأمنية، إضافة إلى إظهار الرمز الإلكتروني الموحد للمنشأة.

وأكدت الوزارة أن اعتماد الاشتراطات يمثل خطوة تنظيمية مهمة لدعم نمو قطاع مراكز البيانات، من خلال توفير بيئة أكثر موثوقية واستدامة وتحفيز الاستثمار والابتكار في تقنيات المعلومات، بما يعزز تنافسية المملكة ويدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030. وبدأ العمل بالاشتراطات اعتبارًا من تاريخ نشرها، ودعت الوزارة المستثمرين وأصحاب العلاقة للاطلاع على التفاصيل عبر موقعها الإلكتروني.

أبرز الاشتراطات البلدية
لمراكز البيانات التجارية

متطلبات التراخيص

- خضوع إجراءات الترخيص لنظام إجراءات التراخيص البلدية ولائحته التنفيذية
- الحصول على موافقة الدفاع المدني قبل الإصدار.
- تقديم سجل تجاري ساري المفعول للنشاط.
- موافقة هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية

المتطلبات المكانية

- موقع مستقل وسهل الوصول، مطابق لكود ونظام البناء المحلي في الارتفاعات، الارتدادات، والمظهر.
- توفير 4 مواقف لكل 100م2 مكاتب داخل حدود الملكية (يُمنع استخدام الارتداد)، مع الالتزام بالتشجير.

المتطلبات الفنية

- الالتزام بتطبيق متطلبات كود البناء السعودي.
- الالتزام باعتماد كافة أعمال التصميم والإشراف على التنفيذ من قبل مكاتب هندسية معتمدة لدى الوزارة.
- اتباع المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بمراكز البيانات لضمان الجودة والموثوقية.
- الالتزام بحدود الضوضاء المسموح بها في المناطق السكنية والتجارية حسب اللائحة التنفيذية للضوضاء.

المتطلبات التشغيلية

- تركيب كاميرات أمنية نظامية، ودمج اللوحات الإرشادية بشاشات أو إطار سليم.
- صيانة دورية شاملة للواجهات، الأرضيات، التكييف، الإنارة، والتمديدات، مع حظر ترك الأسلاك مكشوفة.
- الالتزام بضوابط إدارة النفايات، وتأمين نظافة المرافق والمواقف.

momah.gov.sa